التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد
7 مارس 2021

ارتفاع عائدات سندات الخزانة الأمريكية يعزز من أداء الدولار

> مجموعة الخزينة
+965 22216603
tsd_list@nbk.com

أبرز النقاط:

- الدولار الأمريكي يصل إلى أعلى مستوياته في 4 أشهر.
- مجلس الشيوخ يقر حزمة التحفيز المالي الأمريكية لمواجهة تداعيات أزمة كورونا بقيمة 1.9 تريليون دولار.
- الاقتصاد الأمريكي يضيف 379 ألف وظيفة في فبراير.
- الميزانية البريطانية تفرض ضرائب جديدة على الشركات.
- الصين تستهدف تسجيل نمواً بنسبة 6% وتعرض خطة خمسية جديدة.
- الأوبك وحلفائها تبقي قيود الانتاج الحالية لدعم أسعار النفط.

الولايات المتحدة الامريكية

الدولار الأمريكي يصل إلى مستويات قياسية جديدة

انتعش الدولار الأمريكي خلال الأسبوع الماضي ووصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في أربعة أشهر بعد أن أعرب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول عن عدم قلقه بشأن عمليات البيع المكثفة التي شهدتها السندات مؤخراً. وفي معرض تصريحاته خلال حدث افتراضي، احتفظ باول بنبرته التيسيرية وأوضح أن العمليات البيعية المكثفة التي شهدتها سندات الخزانة لم تكن "غير منظمة" ومن المرجح أن تدفع أسعار الفائدة طويلة الأجل إلى مستوى مرتفع لدرجة أن يضطر البنك المركزي إلى التدخل بقوة أكبر. كما أكد على التزامه بالحفاظ على سياسة نقدية فائقة التيسير حتى يقطع الاقتصاد "شوطًا كبيراً على طريق الانتعاش". وقد أدت تلك التعليقات إلى زيادة عمليات بيع سندات الخزانة مما دفع العائدات لمواصلة الارتفاع.

واستمر تسارع وتيرة ارتفاع عائدات السندات منذ بداية العام الحالي، وشهدت تداولات سندات الخزانة اداءً متقلباً بصفة خاصة على مدار الأسبوعين الماضيين، إذ تجاوز عائد السندات الأمريكية لأجل 10 سنوات 1.6% لفترة وجيزة يوم الخميس الماضي. وتعزى عمليات بيع سندات الخزانة إلى التوقعات المتعلقة بالتضخم. وتضيف حزمة التحفيز المالي الأمريكية الوشيكة الوقود إلى النار من خلال تعزيزها لتوقعات ارتفاع التضخم، حيث يساهم تسارع وتيرة توزيع اللقاحات في رفع مستويات الثقة تجاه الانتعاش الاقتصادي. وأرسل خطاب باول التيسيري رسالة إلى الأسواق مفادها أن الاحتياطي الفيدرالي سيتحمل التضخم لفترة أطول قبل رفع أسعار الفائدة. ونظراً لأن ارتفاع معدلات التضخم يحد من جاذبية السندات من خلال تقليص قيمة عائداتها، فقد شهدت السندات عمليات بيعية مكثفة.

كما أن ارتفاع عائدات السندات الأمريكية تجعل الدولار الأمريكي أكثر جاذبية على صعيد تجارة المناقلة في ظل محاولة المتداولين الاستفادة من فروق أسعار الفائدة بين الأدوات المالية المختلفة. وفي حالة الأسبوع الماضي، تم تداول معظم العملات الرئيسية لصالح الدولار الأمريكي مما دعم من انتعاشه.

مجلس الشيوخ يقر حزمة تحفيز الرئيس بايدن

أقر مجلس الشيوخ الأمريكي حزمة التحفيز المالية التي اقترحها الرئيس بايدن والتي أطلق عليها اسم "خطة الإنقاذ الأمريكية" من مجلس النواب في فبراير الماضي .وواجه الديمقراطيون معارضة شديدة من الجمهوريين الذين وصفوا حزمة الإنقاذ بأنها " حزبية ومفرطة في إنفاقها". وفي واقع الأمر، صوت جميع الجمهوريين في مجلس النواب ضد مشروع القانون وتم تمريره بفارق ضئيل خلال المراحل الأولى من مجلس الشيوخ حيث يصوت الأعضاء حول ما إذا كانوا سيناقشون تشريعا جديداً. واضطرت نائبة الرئيس كامالا هاريس إلى استعمال صوت كسر التعادل 50/50 وصوتت مع الديمقراطيين للسماح بمناقشة مشروع القانون. وجاء التصويت على الفقرة الأخيرة بنسبة 49/50 لصالح الديمقراطيين. وسيحتاج مشروع القانون الآن إلى العودة إلى مجلس النواب للمرة الثانية للموافقة على بعض التعديلات قبل التوجه إلى الرئيس ليتم التصديق عليه

الوظائف غير الزراعية

أضاف الاقتصاد الأمريكي 379 ألف وظيفة الشهر الماضي، فيما يعد أعلى عدد من الوظائف الجديدة منذ شهر أكتوبر الماضي، مما يؤكد تعافي الاقتصاد في ظل انخفاض حالات الإصابة بالفيروس وتزايد الإنفاق الاستهلاكي وتخفيف الولايات المختلفة للقيود المفروضة على أنشطة الأعمال. ويمثل نمو الوظائف في فبراير انتعاشاً حاداً من 166 ألف وظيفة تمت إضافتها في يناير وخسارة 306 ألف وظيفة في ديسمبر. إلا أن ذلك الرقم لا يمثل سوى جزء بسيط من حوالي 9.6 مليون وظيفة يحتاجها الاقتصاد الأمريكي لاستعادة مستويات ما قبل الجائحة.

وكشف التقرير أن نمو الوظائف كان مدفوعاً بالانتعاش المطرد في أنشطة أعمال الحانات والمطاعم ومؤسسات الترفيه والضيافة الأخرى. إذ عادت أنشطة التوظيف في الحانات والمطاعم، على وجه الخصوص، إلى الظهور الشهر الماضي، وأضافت 286 ألف وظيفة في ظل تخفيف القيود المفروضة على أنشطة الأعمال في ولاية كاليفورنيا وغيرها من الولايات الأخرى. وقد يستمر هذا الاتجاه نظراً لانضمام تكساس مؤخراً إلى عدد من الولايات الأخرى التي أعلنت عن فتح اقتصادها بالكامل دون قيود.

أوروبا والمملكة المتحدة

ميزانية المملكة المتحدة

وفي المملكة المتحدة، صرح وزير المالية ريشي سوناك خلال الخطاب السنوي لاستعراض الميزانية أن الاقتصاد سيعود إلى مستويات ما قبل الجائحة في منتصف عام 2022، أي ستة أشهر قبل التوقعات السابقة وذلك بفضل تسارع وتيرة برنامج اللقاحات ضد فيروس كورونا على مستوى أوروبا. وستجلب الميزانية بعض الراحة للبلاد من حيث استمرار دعم الجائحة لعدة أشهر قادمة وحماية وظائف العمال المتضررين. كما سيتم ضخ 65 مليار جنيه إسترليني في العامين المقبلين لدعم الوظائف والاستثمار والانتعاش الاقتصادي في إطار محاولة البلاد التعافي من أزمة كوفيد-19.

ولمواجهة زيادة النفقات، أعلن سوناك أيضاً عن أول زيادة في المعدل الرئيسي لضريبة الشركات منذ عام 1974. حيث ستقوم بريطانيا بزيادة ضرائبها على الشركات الكبرى من 19% إلى 25% اعتباراً من عام 2023، إلا أنها ستخفف العبء من خلال تقديم "خصم ضريبي كبير" لمدة عامين للشركات التي تقوم بالاستثمار في محاولة لتحفيز التعافي السريع من أزمة كوفيد-19. كما قال سوناك للبرلمان: "توفر الحكومة للشركات أكثر من 100 مليار جنيه استرليني من الدعم الطارئ أثناء الجائحة، لذا فمن الانصاف والضروري أن نطلب منهم المساهمة في مبادرة التعافي".

مخاوف المركزي الأوروبي من ارتفاع عائدات السندات

على النقيض من موقف الاحتياطي الفيدرالي، أعرب البنك المركزي الأوروبي عن قلقه المتزايد بشأن ارتفاع عائدات السندات الأوروبية. وأشار كل من رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاجارد وكبير الاقتصاديين جاستين لين إلى عزمهما مراقبة عائدات السندات طويلة الأجل عن كثب ويمكنهما استخدام مرونة برنامج شراء الأصول الطارئ لتخفيف الضغوط التصاعدية على العائدات. وأفادت أحدث التقارير الصادرة الأسبوع الماضي أن مشتريات البنك المركزي الأوروبي في إطار برنامج شراء الأصول الطارئ تباطأت وتيرتها إلى 12 مليار يورو مقابل 17 مليار يورو في الفترة السابقة. إلا أنه على الرغم من ذلك، تغطي أحدث الأرقام الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي فقط الفترة الممتدة حتى يوم الأربعاء الماضي، ولا تتضمن عمليات البيع المكثفة التي شهدها سوق السندات يوم الخميس أو الأيام التالية. وسيساهم التقرير التالي في توفير دليلا أوضح لمعرفة إذا كان البنك المركزي الأوروبي قد قام بزيادة مشترياته من السندات في إطار برنامج شراء الأصول الطارئ. ومن جهة أخرى، تشير الحركة السعرية التي شهدناها يوم الخميس إلى أنه قد يكون كذلك بالفعل. وتقدم تلك التطورات المزيد من الدعم للدولار الأمريكي على المدى القريب.

آسيا

الصين تطمح إلى تحقيق نمو بنسبة 6%

تستهدف الصين تحقيق نمواً اقتصادياً بنسبة 6%على الأقل هذا العام مما يعكس ثقة الحكومة بعد تمكنها من احتواء فيروس كورونا في ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم. وكشف رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ عن ذلك الهدف على هامش افتتاح المؤتمر الوطني لنواب الشعب الصيني في بكين الأسبوع الماضي. ومن المقرر أن تشهد جلسة هذا العام التي تستمر لمدة أسبوع اقرار خطة اقتصادية خمسية جديدة تركز على "الاعتماد على الذات" في التقنيات الأساسية. وتهدف الخطة الخمسية إلى زيادة الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة 7% سنوياً على الأقل حتى عام 2025 لتقليل اعتماد الصين على الشركات الأمريكية فيما يتعلق بالمكونات الضرورية مثل رقائق الحاسب الآلي وغيرها من التقنيات الحديثة. كما أعرب لي عن رغبة الحكومة في خلق 11 مليون وظيفة جديدة، مشيراً إلى توفير 11.9 مليون وظيفة في المناطق الحضرية خلال العام الماضي. ويرى معظم الاقتصاديين إمكانية تخطي بكين المستوى المستهدف للنمو بكل سهولة نظراً لانخفاض قاعدة المقارنة بمستويات العام الماضي، إذ بلغ معدل النمو 2.3% في عام 2020.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الأسترالي

صرح البنك الاحتياطي الأسترالي أن الاقتصاد ما يزال يخطو بثبات نحو التعافي في ظل استمرار تحسن التوقعات نتيجة لتسارع وتيرة طرح اللقاحات. ومن جهة أخرى، أدى نمو سوق العمل وزيادة الأجور وتحسن بيانات الإنفاق الرأسمالي في القطاع الخاص إلى رسم صورة اقتصادية مشرقة في الفترة القادمة. إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 3.1% في الربع الرابع من عام 2020 ليتحسن بذلك معدل النمو السنوي مقابل التوقعات التي أشارت إلى وصوله إلى -1.1%. كما يعكس تحسن الانفاق الرأسمالي في القطاع الخاص أيضاً تزايد معنويات التفاؤل على المستوى المحلي، وهو الاتجاه الذي نتج عنه تزايد الضغوط التصاعدية على الدولار الأسترالي.

السلع

أسعار النفط تصل إلى مستويات قياسية جديدة

ساهم تزايد ارتفاع أسعار النفط الأسبوع الماضي في تعزيز ارتفاع معدلات الفائدة طويلة الاجل وتوقعات التضخم في الولايات المتحدة. إذ ارتفعت أسعار النفط إلى مستوى قياسي جديد قدره 69.69 دولار أمريكي للبرميل بعد ارتفاعه بنسبة 8.7% تقريباً عقب اجتماع الأوبك وحلفائها يوم الخميس. واتفق منتجو النفط بشكل مفاجئ على إبقاء مستويات الإنتاج دون تغيير في أبريل، في حين أعلنت السعودية عن استمرار الخفض الاضافي الطوعي للإنتاج البالغ مليون برميل يوميا. ويعنى عدم توافر إمدادات إضافية من الأوبك وحلفائها في أبريل انخفاض مخزونات النفط طوال عام 2021، في الوقت الذي يتوقع فيه زيادة الطلب مع تعافي الاقتصاد العالمي.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30195.

أسعار العملات 7 - مارس - 2021

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	High	Low	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.2077	1.2112	1.1892	1.1917	1.1740	1.2115	1.1941
GBP	1.3937	1.4016	1.3777	1.3841	1.3630	1.4035	1.3845
JPY	106.56	108.63	106.35	108.34	107.15	110.52	108.23
CHF	0.9096	0.9318	0.9069	0.9309	0.9200	0.9495	0.9285

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2241 9720, Email: tsd_list@nbk.com